مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية

أحمد محمد العمري و فضل عبد الفتاح عبد المغني

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، وقياس العلاقة بين ذلك المدى من التطبيق وكل من حجم البنك، والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وكذلك استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم إعداد استبانة موجهة إلى المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية تتكون من أربعة أقسام. وقد تم توزيع الاستبانة على جميع المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية اليمنية وعددهم (99) مدققاً داخلياً، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (86) استبانة، أي ما نسبته (86.9%) من مجموع الاستبانات الموزعة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة حيث كانت بنسبة (58.59%)، وكذلك أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكل من حجم البنك، والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، كما بينت وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، من أهمها عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في تلك البنوك.

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات والاقتراحات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، من أهمها ضرورة قيام الإدارات العليا في تلك البنوك بدعم استقلالية دوائر التدقيق الداخلي.

الكلمات الدالة: تدقيق، المدققون الداخليون، معايير التدقيق الداخلي، البنوك التجارية اليمنية.

1. المقدمة

اتسع نشاط الشركات في الآونة الأخيرة وتعددت أقسامها وفروعها سواء كانت تلك الشركات صناعية أو تجارية أو خدمية، بغية المحافظة على رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات وضمان نجاحها في أداء مهامها والمساهمة في زيادة قيمة حقوق المساهمين والمستثمرين فيها وللاحتفاظ بالأصول بصورة سليمة تضمن حقوق الدائنين، فقد برزت الحاجة الملحة لوظيفة التدقيق الداخلي للمساهمة في تحقيق تلك الأغراض باعتبارها تمثل جزءاً أساسيا من وظيفة الرقابة الداخلية التي تسعى لضمان تحقيق تلك الأهداف جنباً إلى جنب مع الأدوات والوظائف الأخرى. ولقد بدأ التجسيد المهني لوظيفة التدقيق الداخلي بتأسيس معهد المدققين الداخليين في أمريكا في عام1941 الذي أخذ على عاتقه مهمة تطوير معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ومتابعة تطويرها وتحديثها وفقا لمتطلبات ما يستجد من أحداث وتطورات مع مرور الزمن (Chambers et al., 1990)، حيث شرع في إصدار قائمة معايير السلوك المهني للتدقيق الداخلي في عام 1978واستمر في تحديثها وتعديلها إلى أن أصدر آخر قائمة معايير في كانون الأول من عام 2000م (Colbert, 2002).

ونتيجة للدور المتزايد الذي تلعبه البنوك التجارية في دعم التنمية الاقتصادية في اليمن فإن لوظيفة التدقيق الداخلي في

تاريخ استلام البحث 2005/6/28، وتاريخ قبوله 2006/4/3.

البنوك التجارية أهميتها الخاصة، حيث تؤدي إلى حماية العمليات المصرفية وتوفير الثقة في البنك وإدارته من قبل العملاء والمساهمين. وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة تهدف إلى بحث مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. ومع وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق في اليمن إلا أنه وفي حدود علم الباحثين لم يسبق أن تم تناول موضوع هذه الدراسة من قبل فيما يتعلق بالبنوك التجارية اليمنية. ولهذا فقد تسهم هذه الدراسة في التعرف على واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية واستكشاف المعوقات التي قد تحول دون تطبيقها واقتراح الحلول الملائمة خدمة لأهداف البنوك التجارية اليمنية وكافة الأطراف المستفيدة التي تصب في المحصلة النهائية في خدمة أهداف التنمية والنمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال التأكيد على أهمية التزام المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي وإبراز أهمية هذه المعايير والتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها وسبل معالجتها لما لذلك من أهمية في تحسين أداء المدقق الداخلي وزيادة مصداقيته وتحقيق الهدف من وجوده.

ونظرا لأنه لم تجر حتى الآن في حدود علم الباحثين أي دراسة حول التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية فإن هذه الدراسة قد تكون ذات أهمية كبيرة للإدارات العليا في تلك البنوك من خلال تقييم التدقيق الداخلي، مما يعطي مؤشرا على إمكانية الاعتماد على تقارير المدققين الداخليين وتقييمهم للأداء، كما قد تفيد المستثمرين في قطاع البنوك التجارية اليمنية في إعطائهم مؤشراً على مدى متانة نظم الرقابة الداخلية في تلك البنوك مما يفيدهم في ترشيد اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

كما ان هذه الدراسة قد تفيد المدقق الخارجي الذي يقوم بتدقيق أعمال ونشاطات البنوك التجارية اليمنية من خلال الاستفادة من عمل المدقق الداخلي وهذا يوفر في تكاليف عملية التدقيق الخارجي، وفي الوقت والجهد المبذولين في اختيار عينة التدقيق، وتحديد الاختبارات المناسبة لاختبار نظام الرقابة الداخلية.

فضلا عن ذلك فستخدم هذه الدراسة البنك المركزي اليمني في التعرف على متانة وفاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ومدى الاعتماد على تلك الوظيفة في المساهمة في تحقيق أهداف البنوك التجارية اليمنية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما مدى التزام البنوك التجارية اليمنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها؟
2. ما اثر حجم البنك ممثلا برأسماله وعدد العاملين فيه على تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية؟
3. ما أثر المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية؟
4. ما المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، وكيف يمكن التغلب عليها؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. استكشاف مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.
2. فحص العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وحجم البنك ممثلا برأسماله وعدد العاملين فيه.
3. اختبار مدى وجود علاقة بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.
4. التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من الفرضيات وضعت بناء على مراجعة أدبيات الدراسة وتنص هذه الفرضيات على مايلي:

الفرضية الأولى: لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك

التجارية اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وحجم البنك ممثلاً برأسماله وعدد العاملين فيه.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

الفرضية الرابعة: هناك عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية.

2. منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية اليمنية العشرة البالغ عددهم (99) مدققاً داخلياً، حيث أمكن توزيع الاستبانة باليد على كامل أفراد مجتمع الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (86) استبانة أي ما نسبته (86.9%) من مجموع الاستبانات الموزعة.

أسلوب جمع البيانات

هذه الدراسة ميدانية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد الباحثان في عملية جمع البيانات اللازمة لها على نوعين رئيسين من المصادر هما:

أ- المصادر الثانوية

حيث تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التدقيق الداخلي بشكل عام، بالإضافة إلى معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1978م وتعديلاتها.

ب- المصادر الأولية

تم الحصول عليها بواسطة استبانة تم تصميمها لهذا الغرض ووزعت على مجتمع الدراسة المتمثل في المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية، ولاختبار صدق الأداة (الاستبانة) فقد تم عرضها على أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في جامعة اليرموك وعلى ثلاثة مدققين داخليين يعملون في قطاع البنوك التجارية اليمنية وذلك للتأكد من وضوح الأسئلة وصلاحيتها، وقد تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار عند الإعداد النهائي للاستبانة، وكذلك تم احتساب معامل الثبات لأسئلة الاستبانة حيث بلغت قيمة ألفا (Cronbach's Alpha) (96.9%). وقد تكونت الاستبانة من أربعة أقسام يتضمن القسم الأول معلومات عامة حول البنك، ويشتمل القسم الثاني على المعلومات الشخصية للمدقق الداخلي. أما القسم الثالث فيحتوي على الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، في حين اشتمل القسم الرابع على الأسئلة التي تقيس درجة أهمية المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تلك البنوك.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحثان البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل نتائج الدراسة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. اختبار التحقق من معامل الثبات (Cronbach's Alpha) لقياس التناسق الداخلي لأسئلة الاستبانة والتحقق من ثبات تلك الأسئلة.
2. الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics) والتوزيعات التكرارية (Frequency Distributions) لوصف خصائص مجتمع الدراسة، ولقياس مدى تطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، ودرجة أهمية معوقات تطبيق المعايير.
3. تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار العلاقة بين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين ورأس المال وبين مدى تطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.
4. اختبار t (T- test) لاختبار العلاقة بين جنس المدقق الداخلي ومدى الالتزام بتطبيق متطلبات معايير التدقيق

الداخلي المتعارف عليها.

5. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لقياس أثر المتغيرات الشخصية التالية للمدقق الداخلي (المركز الوظيفي، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والشهادات المهنية، والتخصص) على مدى التزامه بتطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.
6. تحليل الارتباط (Correlation) لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

تمثل معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المبادئ الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي التي يجب على المدققين الداخليين الالتزام بها عند أداء مهامهم المختلفة. وسيتناول هذا الجزء كلاً من مفهوم وأهمية وأهداف معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وما طرأ عليها من تعديلات وتطورات، بالإضافة إلى تناول متطلبات هذه المعايير بشيء من التفصيل.

مفهوم معايير التدقيق الداخلي

المعيار كمصطلح يعني درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبة لغرض معين كمقياس أو وزن، على الآخرين التماثل معه ومسايرته، ويتم بواسطته الحكم على دقة أدائهم.

ويعرف معيار التدقيق بأنه "أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة الاتساق التي يصل إليها المدققون عند أدائهم لوظائفهم" (Chambers et al., 1990).

أما معايير التدقيق الداخلي، تحديداً، فتعرف بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، وذلك وفقاً لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين IIA" (Brink and Witt, 1982).

وهذا يعني أن معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها تمثل أساساً لعمل المدققين الداخليين وتحديد مسؤولياتهم الفنية ومتابعة أدائهم المهني(IIA, 1982).

أهمية معايير التدقيق الداخلي

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي (Venables and Impey, 1988):

1. تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.
2. المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة؛ إذ ان وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.
3. وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضرورياً بالنسبة للمدقق الخارجي ليطمئن الى متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.
4. يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

أهداف معايير التدقيق الداخلي

حدد معهد المدققين الداخليين في قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة في كانون الأول من عام 2000 أهداف هذه المعايير في الآتي (IIA, 2001):

1. بيان المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون.
2. وضع إطار عام لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.
3. وضع أسس لقياس وتقييم أداء المدققين الداخليين.
4. التأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها.

كما تهدف معايير التدقيق الداخلي الى تعميق حالة الفهم لدى جميع المستويات الإدارية في منشآت الأعمال لحقيقة الدور والمسؤوليات المناطة بالتدقيق الداخلي، وتعزيز إدراكها لأهمية المساهمة في تحسين أداء التدقيق الداخلي (Brink and Witt, 1982).

معايير التدقيق الداخلي

أصدر معهد المدققين الداخليين في عام 1978 قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي التي غطت مختلف

جوانب التدقيق الداخلي، وتضمنت خمسة أقسام رئيسة هي:

- الاستقلالية.
- العناية المهنية.
- نطاق التدقيق الداخلي.
- أداء عملية التدقيق الداخلي.
- إدارة قسم التدقيق الداخلي.

ولتفسير هذه المعايير فقد أصدر المعهد قوائم لاحقة ومكملة، تناولت مختلف المعايير التي اشتملت عليها القائمة السابقة بصورة تفصيلية مثل مفاهيم ومسؤوليات الرقابة، والحد من حالات الغش والتحقق منها، وضبط جودة التدقيق الداخلي، وأوراق عمل المدقق، والعلاقة مع المدقق الخارجي، والاتصال مع مجلس الإدارة، وتقييم المخاطر، وتخطيط عملية التدقيق، ومتابعة نتائج التدقيق، وغيرها (Wittengton and Pany, 1998). وتعتبر هذه التفاصيل امتداداً أو توضيحاً لقائمة المعايير الصادرة في عام 1978 ولا تعتبر تعديلاً لها.

وفي كانون الثاني من عام 2000 أصدر المعهد قائمة جديدة بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي اشتملت للمرة الأولى منذ عام 1978 على إدخال عدد من التعديلات على قائمة المعايير الصادرة في عام 1978 واشتملت أيضاً على عدد من المعايير الجديدة،حيث أعادت تقسيم المعايير إلى قسمين رئيسين بدلاً من خمسة أقسام كما في القائمة السابقة، وهما (IIA, 2001):

القسم الأول: معايير صفات المدقق الداخلي

يصف هذا القسم السمات والخصائص الواجب توافرها في المدققين الداخليين ودوائر التدقيق الداخلي، وقد احتوى على أربعة معايير هي:

- الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات.
- الاستقلالية والموضوعية.
- الكفاءة وبذل العناية المهنية.
- برنامج ضبط وتطوير جودة التدقيق الداخلي.

القسم الثاني: معايير أداء عملية التدقيق الداخلي

يتعلق هذا القسم بعملية تنفيذ كل عملية أو مهمة من عمليات أو مهام التدقيق الداخلي ويحتوي على سبعة معايير هي:

- إدارة أنشطة التدقيق الداخلي.
- طبيعة عمل التدقيق الداخلي.
- تخطيط عملية التدقيق الداخلي.
- أداء عملية التدقيق الداخلي.
- توصيل نتائج التدقيق الداخلي.
- متابعة النتائج.
- قبول الادارة للمخاطر.

أنواع التدقيق الداخلي

لقد واكب التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال اجتهادات متزايدة من قبل المهنيين والكتاب والباحثين، بطرح عدد من الرؤى الجديدة بشأن ما يجب على إدارة التدقيق الداخلي وموظفيها فعله لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة؛ فبعد أن كان التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، أصبح التدقيق التشغيلي محل اهتمام أكبر ويمثل المدى الأوسع لوظيفة التدقيق الداخلي (Venables and Impey, 1988). وعادة يتم تصنيف التدقيق الداخلي إلى نوعين رئيسين هما التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي (عبدالله، 1998)، وسيتم فيما يلي الحديث عن هذين النوعين الرئيسين للتدقيق الداخلي:

1. التدقيق الداخلي المالي

يقصد بالتدقيق الداخلي المالي "الفحص المنظّم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً" (Donald and Glezen, 1994).

ولأن تركيز التدقيق الداخلي المالي ينصب على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية من خلال المستندات والقوائم والسجلات المتعلقة بها فأحياناً يطلق عليه اسم تدقيق العمليات Transaction Audit (Venables and Impey, 1988)، حيث يهدف إلى التأكد من سلامة إتمام العمليات المختلفة من الناحيتين المالية والمحاسبية عن طريق التحقق من التزام

القائمين على أداء تلك العمليات بالسياسات الإدارية والمالية والمحاسبية، ولهذا يتم أيضاً تسمية التدقيق المالي أحياناً تدقيق الامانة Probity Audit (Venables and Impey, 1988).

ومن هنا جاء تعريف التدقيق المالي بأنه:

الفحص الذي يقوم على إثبات القسم الأكبر من المعاملات بالدليل المستندي للتحقق من أمانة العاملين وسلامة الأداء المالي لهم بهدف التأكد من وجود الأصول والممتلكات وتوفر الحماية المناسبة لها (Venables and Impey, 1988).

ويتم النظر إلى التدقيق الداخلي المالي على أنه المراجعة التقليدية للعمليات من خلال فحص الالتزام Compliance Check الذي يعطي تأكيداً للإدارة العليا بأن العاملين يعطون ولاء لسياسات المنشأة وخططها وعقودها والإجراءات والقوانين والأنظمة السارية (Edwards et al., 2001).

كما يتضح من خلال التعريف الأخير للتدقيق الداخلي المالي أنه يهدف أيضاً إلى التأكد من الوجود المادي لأصول المنشأة ومن توفر الوسائل الكافية الكفيلة بحمايتها من الضياع أو الاختلاس.

2. التدقيق الداخلي التشغيلي

يعرف التدقيق التشغيلي بأنه "الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو للمنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقاً لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية، وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية" (Wittengton and Pany, 1998).

كما تم تعريفه أيضاً بأنه "الفحص والتقويم الشامل لعمليات المنشأة لإعطاء معلومات للإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعة التي تتعلق مباشرة بأهداف الإدارة ويشمل تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، وتقويم الإجراءات المتبعة في مختلف العمليات، وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل واقتراح الطرق الكفيلة بزيادة الكفاءة والربحية" (Cook and Winkle, 1984).

ويلاحظ من التعريفين السابقين أن التدقيق الداخلي التشغيلي قد مثل تطوراً هاماً في نطاق وطبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، "حيث يهدف إلى اكتشاف ما الذي يمكن أن يكون خطأ ويستهدف من وراء ذلك كشف أسباب حدوث الخطأ وما الذي يمكن القيام به لتصحيح الوضع مستقبلاً، وبهذا فإن التدقيق التشغيلي قد انتقل بالتدقيق الداخلي إلى مستوى المستشار الأمين للإدارة" (Edwards et al., 2001).

"ويعتبر التدقيق التشغيلي أداة فاعلة من أدوات الرقابة الإدارية، وإن المدققين التشغيليين بالإضافة إلى سعيهم للاطمئنان على أن الحسابات تعكس الحقائق، فإنهم أيضاً يقيمون السياسات والإجراءات واستخدام السلطة، وجودة الأداء الإداري، وفعالية الطرق المستخدمة، كما يقيمون المشاكل الخاصة وجميع الجوانب الأخرى للعمليات" (Chambers et al., 1990).

ويطلق على التدقيق التشغيلي مصطلحات مرادفة مثل التدقيق الإداري Management Audit وتدقيق الأداء Performance Audit والتدقيق الوظيفي Functional Audit، وغيرها، وجميع هذه المصطلحات تهدف إلى وصف عملية التدقيق التي هدفها تقويم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط منشأة ما (عبدالله، 1998).

ويهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة للمديرين في مختلف المستويات الإدارية، بمن فيهم مجلس الإدارة، ولما كانت الإدارة العليا تحتاج إلى الاطمئنان على أن كل فرد في التنظيم الإداري يعمل من أجل تحقيق أهداف المنشأة ككل، فإن المدققين الداخليين يقدمون للإدارة العليا، بناءً على نتائج التدقيق التشغيلي، التقارير التي تمكنها من تحقيق ذلك المستوى المطلوب من الاطمئنان ولتلبية الاحتياجات الأخرى للإدارة، التي من بينها (Wittengton and Pany, 1998):

1. تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقاً لأهداف الإدارة أو لمقياس آخر مناسب.
2. الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية.
3. الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية، وحول فرص تطوير الفعالية والكفاءة والاقتصادية في تنفيذ الخطط واستغلال الفرص المتاحة.
4. الحصول على معلومات مناسبة حول جوانب الضعف

والقصور في الرقابة الإدارية، وخصوصاً فيما يتعلق ببؤر الفساد ومصادر التبديد والتلف.

5. إعادة التأكيد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل.

3. الدراسات السابقة

أجريت دراسات كثيرة في بلدان مختلفة تناولت بالبحث موضوع التدقيق الداخلي في المنشآت الصناعية والخدمية، ويشتمل هذا الجزء على بيان تلك الدراسات، وكيف استفاد الباحثان منها في إعداد هذه الدراسة،وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

دراسة أجراها أبو زيد (1986) بعنوان: "مدخل لتقييم المراجعة الداخلية (إطار المراجعة، المراجع) مع التطبيق على إحدى المؤسسات الصناعية في الجمهورية اليمنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وظيفة التدقيق الداخلي مع التطبيق على إحدى المؤسسات الصناعية في الجمهورية اليمنية، واعتمدت الدراسة على أسلوب الاستبانة والزيارة الميدانية للشركة المختارة وإجراء المقابلات الشخصية مع العاملين في إدارة التدقيق الداخلي. وبينت الدراسة أن إدارة التدقيق الداخلي بالمؤسسة المختارة تفتقر إلى الاستقلال بسبب تبعيتها للإدارات التنفيذية، والجمع بين أعمال تنفيذية في إدارة الحسابات وعملية التدقيق، وقيام الزملاء في نفس القسم بتدقيق أعمال بعضهم البعض في نفس الوقت.

وأوصت الدراسة بتعزيز استقلال المدقق الداخلي في المؤسسة موضع الدراسة، ووضع برنامج زمني لتدريب المدققين الداخليين وتطوير مهاراتهم.

دراسة Huston and Kovatch (1988) بعنوان:

"Weighing the Standards: Where is the Emphasis in Quality Assurances?"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأهمية النسبية لمعايير التدقيق الداخلي ومراجعة ضمان النوعية (Quality Assurance)، حيث تم الاعتماد على دراسة آراء جميع مديري التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخلي، وإدارات الأقسام في ولاية فيرجينيا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتا بين أفراد عينة الدراسة في إعطاء الأهمية النسبية لمعيار الاستقلالية، وأن لجان التدقيق والمديرين الماليين وإدارات الأقسام في المؤسسات المختارة تعي أهمية موضوع متابعة ملاحظات التدقيق أكثر من المدققين الداخليين، ويترتب على ذلك ضعف اهتمام المدققين الداخليين بالتأكد من متابعة ملاحظاتهم وتوصياتهم. أما بخصوص ضمان النوعية فقد أظهرت الدراسة أن لجان الرقابة لا تصادق على الموازنة المالية لإدارة الرقابة الداخلية، وعدم وجود اتصال بين المستويات العليا لإدارة الرقابة الداخلية مع الخاضعين للرقابة مما يؤثر سلبا على مهارات الاتصال لدى المراقبين الداخليين.

دراسة الخريسات (1993) بعنوان: "تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، واعتمد الخريسات على أسلوب الاستبانة حيث تم إعداد نموذجين، الأول تم من خلال استطلاع آراء المدققين الداخليين في الشركات المساهمة الأردنية البالغ عددها حينذاك 45 شركة والنموذج الثاني أعد لاستكشاف آراء مكاتب التدقيق الخارجية. وقد كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

1. ان وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد حققت فعالية جيدة حيث بلغت درجة فاعليتها (71%).
2. ان هناك علاقة موجبة بين فعالية التدقيق الداخلي وحجم الشركة ممثلا برأس مالها وعدد العاملين فيها.
3. ان المدقق الداخلي في الشركات موضع الدراسة ليس لديه إلمام كاف في فهم كيفية استخدام الحاسب الآلي حيث بلغت درجة الإلمام (2.8%).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما أوصت بأهمية إجراء دراسات أخرى على البنوك التجارية وشركات التأمين.

دراسة ازمقنا (1994) بعنوان: "تعزيز قبول التدقيق

الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم العوامل المؤثرة في قبول مفهوم التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من خلال دراسة المدخل السلوكي للقيام بعمليات التدقيق الداخلي كمنهج مقترح للتغلب على معوقات هذه المهنة، حيث تم تطوير استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي اشتملت على مجموعة من موظفي الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق عمان المالي.

وتمثلت نتائج هذه الدراسة في أهمية وجود نشاط تدقيق داخلي في الشركات المساهمة الأردنية حيث بلغ متوسط الأهمية (83%)، وبلغت نسبة الشركات التي يوجد بها نشاط تدقيق داخلي (36%)، في حين بلغت نسبة الشركات التي لا يوجد بها نشاط تدقيق داخلي (64%)، كما بلغت نسبة وجود نشاط التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية (100%). وبينت الدراسة أيضاً أن المدقق الداخلي الذي يعزز مفهوم التدقيق الداخلي هو مدقق مؤهل علمياً وذو خبرات ويتراوح عمره بين 30–40 عاما.

دراسة غفير (1995) بعنوان: "المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية".

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى توافر المقومات الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الليبية، حيث اعتمدت الباحثة على إجراء مقابلات شخصية وتوزيع استبانه على (77) مدققاً داخلياً يعملون في (29) فرعا من فروع البنوك التجارية الليبية، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. ان أربعة بنوك تجارية ليبية من بين البنوك الليبية الخمسة لا تتوفر فيها أقسام مستقلة للتدقيق الداخلي.
2. عدم توفر المؤهلات العلمية المناسبة والخبرات الكافية لدى المدققين الداخليين في البنوك موضع الدراسة.
3. تكليف بعض المدققين الداخليين بأعمال تنفيذية يقومون بتدقيقها فيما بعد إلى جانب قيامهم بعلميات التدقيق، مما يتنافى مع مقومات التدقيق الداخلي.
4. عدم قيام المدققين الداخليين بعملية تخطيط التدقيق وفحص وتقييم المعلومات.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بتوفير المتطلبات الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الليبية.

دراسة شحروري (1998) بعنوان: "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية (دراسة مسحية)".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية، وتم تطوير استبانة لهذا الغرض وزعت على المدققين الداخليين في جميع البنوك التجارية الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي والبالغ عددها حينذاك اثني عشر بنكا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود ضعف في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية، وإلى عدم وجود علاقة موجبة بين مدى تطبيق تلك المعايير وحجم البنك ممثلا برأسماله وعدد العاملين فيه. كما بينت الدراسة أن المدققين الداخليين يجدون فجوة بين ما هو مطبق فعلا في البنوك التجارية الأردنية وما يجب تطبيقه، وأظهرت الدراسة أيضا أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين تقييم المدقق الداخلي لمدى ملاءمة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية منها إنشاء لجان تدقيق في البنوك التجارية الأردنية تتولى الإشراف على دوائر التدقيق الداخلي، كما أوصت الدراسة بإجراء عدد من الدراسات المستقبلية من بينها إجراء دراسة تتناول الجانب السلوكي لوظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

دراسة Holzinger (1999) بعنوان:

"The New Internal Auditing Function"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المهام التي يجب على المدققين الداخليين القيام بها في سبيل مساهمتهم في زيادة ثروة المنشآت وقيمة حقوق المساهمين، حيث تم استطلاع آراء (201) من أعضاء الإدارات العليا لعينة من الشركات الأمريكية و (99) مدير دائرة تدقيق داخلي في تلك الشركات. وبينت نتائج الدراسة أن (66%) من أعضاء الإدارات العليا يرون أن على المدققين الداخليين فهم قضايا العمل الرئيسة التي تواجه منشآتهم في سبيل المساهمة في زيادة ثروة تلك المنشآت في حين رأى الباقون من أعضاء الإدارات العليا أن

على المدققين الداخليين أن يساهموا في تقييم وإدارة المخاطر.

وفي المقابل فإن (72%) من مديري دوائر التدقيق الداخلي يرون أن من المهم بالنسبة لأقسامهم أن تتفهم طبيعة القضايا الرئيسة التي تواجه منشآتهم في حين يرى باقي مديري دوائر التدقيق الداخلي أن عليهم امتلاك الأداة التي تمكنهم من المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر.

دراسة شقور (2000) بعنوان: "مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي".

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، واستخدم الباحث أسلوب الاستبانة في سبيل تحقيق هدف دراسته، حيث وزعت على جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ووجهت إلى المدققين الداخليين فيها. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي بلغت (83%). كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين مدى التزام البنوك التجارية بمعايير التدقيق الداخلي وحجم البنك ممثلاً بعدد العاملين وحقوق المساهمين فيه، وعدم وجود علاقة مع حجم البنك ممثلاً بعدد المدققين الداخليين فيه. كما بينت الدراسة أيضاً تأثر مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي بالمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

دراسة Hermanson et al. (2000) بعنوان:

"Information Technology-Related Activities of Internal Auditors"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تعامل المدققين الداخليين مع المخاطر الجديدة المتأتية من استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في الشركات الأمريكية، وتم توزيع استبانة على (100) مدقق داخلي. وخلصت الدراسة إلى أن المدققين الداخليين يركزون بدرجة رئيسة على المهام والمخاطر التقليدية للتدقيق الداخلي كالمحافظة على الموجودات، وعمليات تطبيق النظم، وسلامة المعلومات، وسريتها، والحفاظ عليها، وأن المدققين الداخليين يبذلون جهداً يسيراً جداً بخصوص قضايا تطوير الأنظمة واقتنائها. وعزا الباحثون ذلك إلى عدد من العوامل، منها طبيعة أهداف التدقيق الداخلي، وأولوية المتخصصين في برامج الحاسوب على المدققين الداخليين، ووجود نظم حاسوب حديثة. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات التي تدعم النتائج التي توصلت إليها خصوصاً التأكيد على مخاطر التدقيق الداخلي.

دراسة Chutter and Swanger (2000) بعنوان:

"Internal Auditing in Community Financial Institutions"

قام الباحثان بشرح الدراسة التي قامت بها جمعية المديرين الماليين الأمريكيين وهدفت إلى التعرف على واقع وطبيعة التدقيق الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شملت الدراسة 2000 مؤسسة مالية أمريكية، واستخدمت أسلوب الاستبانة في جمع البيانات، وخلصت إلى أن حجم المؤسسة المالية يعتبر عاملاً هاماً في تحديد حجم موازنة التدقيق الداخلي وفريق التدقيق الداخلي وخبرات المدققين، حيث توجد علاقة طردية بين حجم المؤسسة المالية وتلك المتغيرات. كما بينت الدراسة أن 25% من المدققين الداخليين يرفعون التقارير إلى المدراء الماليين وليس إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وهما الجهتان اللتان أوصى بنك الاحتياطي الفيدرالي بان ترفع إليهما تقارير التدقيق الداخلي. كما بينت الدراسة أن (68%) من المؤسسات تعتمد على مكاتب المدققين القانونيين الخارجيين في إجراء التدقيق الداخلي. وبينت الدراسة أيضا أن هناك بعض المؤسسات المالية الأمريكية لا تستخدم نهائياً وظيفة التدقيق الداخلي.

دراسة Edward et al. (2001) بعنوان:

"Internal Auditing in Banking Industry"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية للمدققين الداخليين وطبيعة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأمريكية. وتمثلت نتائج الدراسة في أن (10%) من المدققين الداخليين قد تخلوا عن أعمالهم خلال أقل من عامين من استلامهم لها للبحث عن مراكز إدارية أعلى، كما بينت الدراسة أن مرتبات المدققين الداخليين تعتمد على طول مدة الخدمة في البنك ومدى الخبرة في مجال الحاسوب حيث ترتبط معهما بعلاقة طردية.

وفيما يتعلق بطبيعة التدقيق الداخلي فقد بينت الدراسة أن (32%) من المستجيبين يرون أن المدققين الداخليين يقومون

بمهام التدقيق التشغيلي في البنك. كما خلصت الدراسة إلى التطلع بأن يزداد تركيز المدققين الداخليين في البنوك التجارية على مهام التدقيق التشغيلية من خلال فهم طبيعة المهام التشغيلية في البنك والمخاطر المتعلقة بها، ومن ثم المساهمة في عمليات المؤسسات المالية الناجحة.

دراسة Colbert (2002) بعنوان: "Furnishing A Context for Internal Audit Work" تناولت الدراسة نظرياً الأبعاد والآثار المترتبة على قيام معهد المدققين الداخليين في أمريكا بتحديث وتعديل قائمة معايير التدقيق الداخلي في كانون الأول من عام 2000 على كل من الإدارة، والمدققين الخارجيين، والمستثمرين.

وخلصت الدراسة إلى أن المدققين الخارجيين يتأثرون بالدور الجديد المناط بالمدققين الداخليين وأن عليهم أن يميزوا بين مهام الاستشارة ومهام التأمين على سلامة العمليات المالية، كما ان عليهم أن يفهموا طبيعة المهام المختلفة التي يقوم بها المدققون الداخليون وذلك باعتبار أن هذه المهام تدخل ضمن الإطار العام لنظم الرقابة الداخلية التي يهتم المدققون الخارجيون بتقييمها قبل اختيار وتحديد حجم عينة التدقيق الخارجي. كما بينت الدراسة أن المستثمرين والجهات الأخرى المستفيدة من تقرير المدقق الخارجي سوف تستفيد من رأي المدقق الخارجي في تقييم أنشطة المدقق الداخلي واستقلاليته وكفاءته وموضوعيته، ومدى التزامه بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها؛ إذ ان هذا الرأي سيؤثر على مستوى الثقة بجودة أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي والإداري للمنشآت موضع الاهتمام.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحثان أن ما يميز دراستهما عن هذه الدراسات أن الدراسات السابقة قد أجريت في بعض الدول العربية وأمريكا فضلا عن وجود دراسة حالة واحدة عن إحدى الشركات الصناعية اليمنية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في أمرين **أولهما:** أنها ستجرى على البنوك التجارية اليمنية **وثانيهما:** أنها لن تقتصر على دراسة حالة شركة صناعية واحدة كما هو الحال في دراسة أبي زيد وإنما ستشمل الدراسة جميع البنوك التجارية اليمنية.

4. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

سيتم في هذا الجزء تناول بيانات الدراسة بالتحليل، ومناقشة النتائج، واختبار الفرضيات.

خصائص عينة الدراسة

اتضح من خلال الاستبانات المستردة من عينة الدراسة أن التوزيعات التكرارية للمدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية اليمنية حسب خصائصهم الشخصية كانت كما يلي:

1. توزيع المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية حسب الجنس:

الجدول رقم (1)
توزيع المدققين الداخليين حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
ذكر	68	%79.1	%79.1
أنثى	18	%20.9	%100
المجموع	86	%100	-

يتضح من الجدول رقم (1) أن غالبية المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية هم من الذكور حيث بلغت نسبة الذكور (79.1%) في حين بلغت نسبة الإناث (20.9%)، ويرى الباحثان أنه بالنظر إلى التأخر النسبي في التحاق المرأة اليمنية بالتعليم الجامعي والمهني وانخراطها في الوظائف المختلفة، فقد كانت نسبة الوظائف التي تشغلها الإناث سواء في الأجهزة الحكومية أو في القطاعات الأخرى أقل نسبياً من مثيلاتها في العديد من البلدان الأخرى، ولذلك فإن نسبة الإناث اللاتي يعملن في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية والبالغة (20.9%) تعتبر نسبة جيدة، مما يعني أن إدارات البنوك التجارية اليمنية قد فتحت المجال أمام الجنسين للعمل في دوائر التدقيق الداخلي دون تحيز لأحد الجنسين على حساب الآخر.

2. توزيع المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية حسب المركز الوظيفي:

الجدول رقم (2)
توزيع المدققين الداخليين حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
مشرف	13	%15.12	%15.12
مدقق أول	34	%39.53	%54.65
مدقق مبتدئ	22	%25.58	%80.23
مدير إدارة	10	%11.63	%91.86
أخرى (نائب مدير إدارة)	7	%8.14	%100
المجموع	86	%100	-

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة المدققين الداخليين الذين يمارسون أعمال التدقيق اليومية (مشرف، مدقق أول، مدقق مبتدئ) قد بلغت (15.12%، 39.53%، 25.58%) لكل منهم على التوالي، وبالتالي فإن نسبة (80.23%) من المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية هم من المدققين الداخليين الذين يمارسون أنشطة ومهام التدقيق الداخلي اليومية. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من المدققين الداخليين تتمثل فيمن يمارسون الأنشطة التنفيذية لمهام التدقيق الداخلي مما يجعلهم أكثر معرفة بإجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية اليمنية، وهذا يزيد من درجة الاعتماد عن آرائهم المتمثلة في إجاباتهم على أسئلة استبانة الدراسة.

3. توزيع المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية حسب سنوات الخبرة العملية:

الجدول رقم (3)
توزيع المدققين الداخليين حسب سنوات الخبرة العملية

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
أقل من سنة	3	%3.5	%3.5
1-5 سنوات	22	%25.6	%29.1
6-10 سنوات	44	%51.2	%80.3
11- 15 سنة	15	%17.4	%97.7
أكثر من 15 سنة	2	%2.3	%100
المجموع	86	%100	-

يتضح من الجدول رقم (3) أن عدد المدققين الداخليين الذين بلغت سنوات خبرتهم العملية أكثر من خمس سنوات قد بلغ 61 مدققاً داخلياً وبنسبة مئوية بلغت (71.9%)، حيث ان عدد المدققين الداخليين الذين بلغت سنوات خبرتهم العملية (6-10 سنوات) هو 44 مدققاً داخلياً بنسبة (51.2%)، وان 15 مدققاً داخلياً قد بلغت سنوات خبرتهم العملية بين (11-15 سنة) أي بنسبة بلغت (17.4%)، في حين كان عدد المدققين الداخليين الذين لديهم خبرة عملية لمدة تزيد عن 15 سنة اثنين فقط وبنسبة مئوية بلغت (2.3%). وهذا يعني أن غالبية المدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية اليمنية لديهم سنوات خبرة جيدة في مجال الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وأنهم يمتلكون القدرة على فهم وتحديد متطلبات مهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، ومن ثم القدرة على التعامل بموضوعية مع استبانة الدراسة وهو ما يعطي مؤشراً على إمكانية الاعتماد بدرجة أكبر على إجابات المدققين الداخليين عن أسئلة الاستبانة.

4. توزيع المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية حسب العمر:

يتضح من الجدول رقم (4) أن النسبة الأكبر من المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية تتراوح أعمارهم بين (36-45 سنة) حيث بلغ عددهم 50 مدققاً داخلياً وبنسبة مئوية بلغت (58.1%)، كما بلغ عدد المدققين الداخليين البالغة أعمارهم بين (25-35 سنة) 32 مدققاً وبنسبة مئوية بلغت (37.2%). وهذا يعني أن النسبة الكبرى من المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية تزيد أعمارهم على 36 سنة مما يدل على أنهم يمتلكون الخبرة والمعرفة الواسعة بمهام وإجراءات التدقيق الداخلي، وهذه النتائج تتماشى مع النتائج التي أظهرها الجدول رقم (3) والتي بينت أن (71.9%) من المدققين الداخليين قد بلغت سنوات خبرتهم العملية بين (6-15 سنة) كما أشير اليه سابقا.

الجدول رقم (4)
توزيع المدققين الداخليين حسب العمر

العمر	العدد	النسبة	النسبة المئوية

		المئوية	التراكمية
25-35 سنة	32	%37.2	%37.2
36-45 سنة	50	%58.1	%95.3
أكثر من 45 سنة	4	%4.7	%100
المجموع	86	%100	-

5. توزيع المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (5)
توزيع المدققين الداخليين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
أخرى (ثانوية)	3	%3.5	%3.5
دبلوم متوسط	12	%14	%17.5
بكالوريوس	68	%79	%96.5
ماجستير	3	%3.5	%100
المجموع	86	%100	-

يتضح من الجدول رقم (5) أن حملة البكالوريوس والماجستير من المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية قد بلغت نسبتهم (79% و 3.5%) على التوالي، وبنسبة مئوية اجمالية بلغت (82.5%)، في حين بلغت نسبة المدققين الداخليين غير الجامعيين (17.5%) فقط. وهذا يعني حرص إدارات البنوك التجارية اليمنية على رفد دوائر التدقيق الداخلي فيها بالكوادر المؤهلة تأهيلا علمياً مناسباً، وهو ما يعني أيضاً امتلاك الغالبية العظمى من المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية للقدرات المعرفية التي تمكنهم من الفهم السليم والتعامل الموضوعي مع إجراءات التدقيق الداخلي، وبالتالي ازدياد إمكانية الثقة في البيانات التي تم الحصول عليها من خلالهم.

6. توزيع المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية حسب الشهادات المهنية:

الجدول رقم (6)
توزيع المدققين الداخليين حسب الشهادات المهنية

الشهادة المهنية	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
مدقق داخلي CIA	1	%1.2	%1.2
محاسب قانوني يمني	1	%1.2	%2.4
من غير حملة الشهادات المهنية	84	%97.6	%100
المجموع	86	%100	-

يتضح من الجدول رقم (6) أن (97.6%) من المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية لا يحملون شهادات مهنية، وهذا يعني أن البنوك التجارية اليمنية وان كانت تهتم برفد دوائر التدقيق الداخلي فيها بالكوادر المؤهلة تأهيلاً علمياً مناسباً، إلا أنها قد لا تشجع المدققين الداخليين العاملين لديها على الحصول على شهادات مهنية، بالإضافة إلى أن المدققين الداخليين أنفسهم قد لا يحرصون على الانتساب إلى الجمعيات والمعاهد المهنية لتنمية مهاراتهم ومعارفهم.

7. توزيع المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية حسب التخصص:

يتضح من الجدول رقم (7) أن النسبة الكبرى من المدققين الداخليين هم من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (45.3%) في حين ان نسبة التخصصات الأخرى كانت أقل بكثير من هذه النسبة، بالإضافة إلى ذلك فإن النسبة الإجمالية للمدققين الداخليين من تخصص المحاسبة والتخصصات الأخرى القريبة من المحاسبة (التخصصات التجارية) بلغت (84.8%)، في حين بلغت التخصصات الأخرى (شريعة وقانون، وآداب، وتربية) نسبة (15.2%)، وهذا يعني حرص إدارات البنوك التجارية اليمنية على فتح المجال للعمل في دوائر التدقيق لديها أمام خريجي المحاسبة والعلوم الإدارية الأخرى لأنهم أكثر معرفة من غيرهم بكيفية القيام بالمهام المطلوبة في دوائر التدقيق الداخلي، كما يعكس ذلك أيضاً وجود درجة كبيرة من المقدرة لدى المدققين الداخليين على التعامل مع بيانات استبانة الدراسة، وهو ما تعززه النتائج التي أظهرها الجدول رقم (3) والتي بينت أن نسبة كبيرة من المدققين الداخليين لديهم خبرة عملية في مجال التدقيق الداخلي تزيد عن

خمس سنوات، كما أشير إليه سابقاً.

الجدول رقم (7)
توزيع المدققين الداخليين حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
محاسبة	39	%45.3	%45.3
علوم مالية ومصرفية	8	%9.3	%54.6
اقتصاد	5	%5.8	%60.4
إدارة أعمال	21	%24.4	%84.8
أخرى	13	%15.2	%100
المجموع	86	%100	-

مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية

في هذا القسم من التحليل تم فحص مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، ولتحقيق هذه الغاية فقد استخدم الباحثان الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل الإجابات عن الأسئلة من (1-85) المتمثلة في القسم الثالث من الاستبانة، حيث تم إعطاء الإجابات أوزاناً تتناسب مع المدى الفعلي لتطبيق كل متطلب من متطلبات المعايير في كل بنك، وتراوحت قيمة هذه الأوزان من 1 إلى 5.

ويمثل الجدول رقم (8) مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، حيث تم احتساب الوسط الحسابي لمدى تطبيق المعايير لدى البنوك التجارية اليمنية مجتمعة لكل مجال من المجالات الرئيسة لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وكذلك الوسط الحسابي لمدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي ككل، واحتساب الانحراف المعياري لمدى تطبيق المعايير عن الوسط الحسابي.

الجدول رقم (8)
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية

المجالات الرئيسية لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها	الوسط الحسابي لتطبيق المجال	الانحراف المعياري	النسبة المئوية للتطبيق
الاستقلالية والموضوعية	3.428	0.675	%68.52
العناية المهنية	3.049	0.478	%60.98
تطوير وضمان جودة التدقيق الداخلي	2.465	0.884	%49.3
إدارة أنشطة التدقيق الداخلي	3.069	0.775	%61.38
تقييم وتطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة	2.359	0.674	%47.12
برنامج وأوراق العمل	2.940	0.729	%58.8
تقارير التدقيق الداخلي	3.443	0.623	%68.86
متوسط التطبيق الإجمالي للمجالات الرئيسة لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي	2.928	0.630	%58.57

من خلال تحليل البيانات، يوضح الجدول رقم (8) أن متوسط تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية بلغ (2.928) درجة من أصل (5) درجات وأن أدنى مستوى للتطبيق بلغ (2.359) درجة، وأعلى مستوى للتطبيق بلغ (3.443) درجة، وهذا يعني عند احتساب النسبة المئوية للتطبيق أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية بلغت 58.57%، وبانحراف معياري عن الوسط الحسابي مقداره 0.63، وبلغت أدنى نسبة للتطبيق 47.12% في حين كانت أعلى نسبة للتطبيق 68.86%، وهذا يعني عدم وجود تطبيق شامل لجميع متطلبات معايير التدقيق الداخلي، حيث يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلافاً في درجة تطبيق كل مجال من المجالات الرئيسية لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي.

ولكي يكون التحليل أكثر عمقاً فقد قام الباحثان بتحليل مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها عند كل مجال من مجالاتها المختلفة ولكل بنك على حدة، كما يوضح ذلك الجدول رقم (9). ولتقييم مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية فقد استخدم الباحثان الفئات التالية:

الفئة	الدرجة الوصفية
أقل من 60%	ضعيف
من 60% إلى أقل من 70%	متوسط
من 70% إلى أقل من 80%	جيد
من 80% إلى أقل من 90%	جيد جداً
من 90% فما فوق	ممتاز

الجدول (9)
النسب المئوية لمدى تطبيق كل مجال من المجالات الرئيسية لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في كل بنك من البنوك التجارية اليمنية

رقم البنك	الموضوعية والاستقلالية	العناية المهنية	تطوير وضمان جودة التدقيق الداخلي	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي	تقييم وتطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة	برنامج وأوراق العمل	تقارير التدقيق الداخلي	نسبة التطبيق الإجمالية لكل بنك
01	%68.36	%64.75	%34.5	%50	%21.74	%62.11	%53.43	%49.45
02	%62.55	%57.25	%48.5	%54.57	%60.35	%50.95	%67.14	%57.64
03	%57.40	%55.18	%63.21	%56.33	%60.62	%55.49	%60.41	%58.10
04	%80.26	%66.96	%65.36	%70.20	%69.32	%75.79	%78.78	%72.19
05	%75	%63.75	%40.31	%67.68	%23.80	%53.29	%67.14	%53.48
06	%74.29	%63.21	%40.71	%68.78	%23.23	%54.14	%68.16	%53.66
07	%69.89	%56.94	%38.89	%55.24	%38.55	%50.88	%73.02	%53.71

08	%64.24	%63.40	%54.72	%64.76	%61.06	%67.66	%77.22	%65.11
09	%80.91	%65.94	%42.19	%67.5	%35.11	%54.1	%68.57	%57.36
010	%60.15	%53.75	%53.75	%53.81	%54.93	%54.91	%61.19	%50.89
التطبيق الإجمالي	%68.56	%60.98	%49.3	%61.38	%47.12	%58.8	%68.86	%58.59

يتضح من الجدول رقم (9) أن هناك تفاوتاً في تطبيق المجالات الرئيسية للتدقيق الداخلي في كل بنك على حدة، كما ان هناك تفاوتاً في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها من بنك لآخر، وبناءً على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (9) وعلى ضوء الفئات المستخدمة والمشار إليها سابقاً فيمكن توزيع البنوك التجارية اليمنية بحسب نسبة تطبيقها لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها كما هو موضح في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)
توزيع البنوك التجارية اليمنية حسب درجة تطبيقها لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

درجة ونسبة التطبيق	عدد البنوك	النسبة المئوية للبنوك عند درجة التطبيق
ضعيف (أقل من 60%)	8	%80
متوسط (من 60% إلى أقل من 70%)	1	%10
جيد (من 70% إلى أقل من 80%)	1	%10
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (10) أن معظم البنوك التجارية اليمنية (80%) منها حققت درجة تطبيق ضعيفة لمعايير التدقيق الداخلي في حين حقق ما نسبته 10% منها درجة تطبيق متوسطة، والـ(10%) المتبقية حققت درجة تطبيق جيدة.

ويتضح من الجدولين (9 و10) أن درجة التطبيق الإجمالية لمعايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة، حيث بلغت (58.57%)، إلى جانب عدم وجود تطبيق شامل وكامل لمتطلبات المعايير؛ إذ تتفاوت نسبة التطبيق من مجال لآخر من مجالات متطلبات المعايير، وتختلف نسبة التطبيق أيضاً بين بنك وآخر عند مستوى كل مجال من مجالات متطلبات المعايير وعند مستوى التطبيق الكلي لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شحروري، 1998) التي توصلت إلى وجود ضعف في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية، وعدم وجود تطبيق كامل وشامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في تلك البنوك. كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتائج دراسة (غفير، 1995) التي توصلت إلى عدم التزام دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الليبية بتطبيق المتطلبات الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي، إلا أن هذه النتيجة تختلف عن النتيجة التي توصلت إليها دراسة (شقور، 2000) التي توصلت إلى أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية جيدة، وأن درجة التفاوت في تطبيق تلك المعايير من بنك إلى آخر قليلة.

أثر حجم البنك على مدى تطبيقه لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

تم في هذا الجزء من التحليل تناول العلاقة بين حجم البنك ممثلاً برأسماله المدفوع وعدد العاملين فيه وبين مدى تطبيقه لمعايير التدقيق الداخلي. ويبين الجدول رقم (11) البيانات المستخدمة في تحليل الانحدار البسيط لقياس تلك العلاقة.

الجدول رقم (11)

المتغيرات المستخدمة في تحليل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين حجم البنك ومدى تطبيقه لمعايير التدقيق الداخلي

رقم البنك	نسبة تطبيق معايير التدقيق الداخلي	رأس المال المدفوع بالمليون ريال يمني	عدد العاملين في البنك
01	%49.45	1250	480
02	%57.64	1250	550
03	%58.10	994	607
04	%72.19	1211	800
05	%53.48	1022	980
06	%53.66	1250	1250
07	%53.71	1250	680
08	%65.11	2000	1600
09	%57.36	2250	840
010	%55.89	1600	1028

ولقياس العلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك، فقد قام الباحثان باختبار كل من العلاقة بين مدى التطبيق ورأس المال، والعلاقة بين مدى التطبيق وعدد العاملين، على حدة.

أثر رأسمال البنك المدفوع على مدى تطبيقه لمعايير التدقيق الداخلي

لقياس العلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنك ورأسماله المدفوع فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لقياس هذه العلاقة عند مستوى كل مجال من المجالات الرئيسة لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي ثم عند مستوى التطبيق الإجمالي للمعايير مجتمعة.

لقد أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد $(R)^2$ (Coefficient of Simple Determination) بلغ 4.1% مما يعني وجود علاقة ضعيفة بين المتغير المستقل وهو حجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع والمتغير التابع وهو مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، حيث تكون العلاقة قوية كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح أي ما نسبته (100%) سواء كانت سلبية أو ايجابية، وهذا يعني أن المتغير المستقل قادر على تفسير 4.1% فقط من المتغير التابع، أما الانحرافات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت 95.9%.

ولاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط، ويوضح الجدول رقم (12) قيمة (T)، ومستوى المعنوية (P)، وقيمة معامل التحديد (R^2) حيث ان قيمة مستوى المعنوية (Significance of T) إذا بلغت $(P\leq0.05)$ فإن ذلك يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل المتمثل برأس المال المدفوع وكل من المتغيرات التابعة المتمثلة في مدى تطبيق كل مجال من المجالات الرئيسية لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

الجدول رقم (12)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقة بين مدى تطبيق كل مجال من مجالات معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك ممثلاً برأسماله المدفوع

المتغير التابع	قيمة T	مستوى المعنوية (P) sig.(T)	معامل التحديد (R^2)
الاستقلالية والموضوعية	2.423	0.256	0.067
العناية المهنية	2.624	0.010	0.108
تطوير وضمان جودة التدقيق الداخلي	0.186	0.853	0.002
إدارة أنشطة التدقيق الداخلي	1.556	0.123	0.033
تقييم وتطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة	1.402	0.165	0.036
برنامج وأوراق العمل	2.092	0.079	0.056
تقارير التدقيق الداخلي	2.436	0.056	0.067

يتضح من الجدول رقم (12) أن مدى تطبيق ستة مجالات من المجالات الرئيسة السبعة لمتطلبات المعايير لا توجد علاقة بينه وبين حجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع؛ إذ ان قيمة مستوى المعنوية (P>0.05)، وعندها كانت قيم معامل التحديد (R^2) منخفضة، بينما كانت قيمة مستوى المعنوية (P<0.05) عند مجال واحد فقط هو مجال العناية المهنية، وعند هذا المجال بلغت قيمة (R^2) (0.108) وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات المعايير المتعلقة بالعناية المهنية وبين حجم البنك ممثلاً برأسماله المدفوع.

ولأن معامل التحديد $(R)^2$ الذي يبين القدرة التنبؤية للمتغير المستقل في تفسير المتغير التابع قد بلغت قيمته 4.1% فقط كما سبقت الإشارة مما يعني وجود علاقة ضعيفة بين المتغير المستقل (حجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع) وبين مدى تطبيق كل من معايير التدقيق الداخلي، فقد قام الباحثان باختبار العلاقة بين حجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع وبين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي مجتمعة كما يوضح ذلك الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار البسيط بين حجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع ومدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي مجتمعة

المتغير التابع	قيمة T	مستوى المعنوية (P) sig. (T)	معامل التحديد (R^2)
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مجتمعة	1.896	0.061	0.041

يتضح من الجدول رقم (13) أن قيمة T عند مستوى ثقة 95% قد بلغت (1.896) وان قيمة مستوى المعنوية (P>0.05) حيث بلغت (0.061) كما بلغت قيمة (R^2) (0.041)، مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين حجم البنك ممثلاً برأسماله المدفوع وبين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مجتمعة.

الجدول رقم (14)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقة بين مدى تطبيق كل مجال من مجالات معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه

المتغير التابع	قيمة T	مستوى المعنوية(P) sig. (T)	معامل التحديد (R^2)
الاستقلالية والموضوعية	1.517	0.70	0.007
العناية المهنية	2.892	0.005	0.119
تطوير وضمان جودة التدقيق الداخلي	0.175	0.861	0.003
إدارة أنشطة التدقيق الداخلي	1.335	0.186	0.024
تقييم وتطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة	0.149	0.882	0.043
برنامج وأوراق العمل	1.736	0.086	0.055
تقارير التدقيق الداخلي	1.049	0.163	0.023

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (شحروري، 1998) ودراسة (شقور، 2000) اللتين توصلتا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية وحجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع، إلا أن هذه النتيجة لا تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (الخريسات، 1993) التي تفيد بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية ورأس المال المدفوع في تلك الشركات.

أثر عدد العاملين في البنك على مدى تطبيقه لمعايير التدقيق الداخلي

كما هو الحال بالنسبة لقياس العلاقة السابقة بين رأس المال المدفوع ومدى تطبيق المعايير، فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين حجم البنك ممثلاً في عدد العاملين وبين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وقد بلغت قيمة (R^2) (1.1%) مما يدل على أن العلاقة ضعيفة جداً بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه، حيث ان المتغير المستقل لا يفسر الانحرافات التي بلغت (98.9%).

ويبين الجدول رقم (14) نتائج اختبار العلاقة بين المتغير المستقل وهو حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه وبين المتغير التابع وهو مدى تطبيق كل مجال من المجالات الرئيسة لمعايير التدقيق الداخلي.

يوضح الجدول رقم (14) أن جميع قيم مستوى المعنوية (P) قد بلغت (P>0.05) عند جميع المتغيرات الفرعية التابعة، ما عدا متغير العناية المهنية حيث بلغت قيمة P (0.005) أي أن (P<0.05)، وبالتالي فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه وبين مدى تطبيق كل مجال من متطلبات معايير التدقيق الداخلي، باستثناء العناية المهنية التي ترتبط بعلاقة قوية مع حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه، ويؤكد ذلك أن قيم (R^2) كانت منخفضة بالنسبة للعلاقة بين جميع المتغيرات الفرعية التابعة وحجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه، حيث تراوحت بين (0.003) و(0.055) ويستثنى من ذلك متغير العناية المهنية حيث بلغت قيمة (R^2) للعلاقة بينه وبين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين (0.119).

ويوضح الجدول رقم (15) العلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي مجتمعة وبين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

الجدول رقم (15)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي مجتمعة وبين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه

المتغير التابع	قيمة T	مستوى المعنوية (P) sig. (T)	معامل التحديد (R^2)
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مجتمعة	0.273	0.785	0.011

يتضح من الجدول رقم (15) أن قيمة T قد بلغت (0.273) بمستوى معنوية (P) بلغ (0.785) أي ان (P>0.05) وأيضا بلغت قيمة (R^2) (0.011) فقط مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه ومدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (شحروري، 1998) ودراسة (شقور، 2000) اللتين توصلتا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية وحجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه.

أثر المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على التزامه بتطبيق معايير التدقيق الداخلي

يتناول هذا الجزء من التحليل اختبار العلاقة بين المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي ومدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. ولتحقيق هذه الغاية فقد تم استخدام الأسلوبين الإحصائيين التاليين:

1. اختبار T (T- test): لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق المعايير لدى كل من الذكور والإناث الذي يمثلون معاً مجتمع الدراسة وذلك لقياس العلاقة بين الجنس كمتغير مستقل وبين تطبيق المعايير كمتغير تابع.

2. تحليل التباين الأحادي Analysis of Variance (ANOVA): لقياس الفروقات بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الخصائص الشخصية للمدقق الداخلي التي هي (المركز الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة العملية، والعمر، والمؤهل العلمي، والشهادات المهنية، والتخصص).

ويبين الجدول رقم (16) نتائج اختبار (T- test) لقياس تأثير جنس المدقق الداخلي كمتغير مستقل على مدى التزامه بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

الجدول رقم (16)
نتائج اختبار (T) لقياس العلاقة بين جنس المدقق الداخلي ومدى التزامه بتطبيق معايير التدقيق الداخلي

المتغير الشخصي المستقل	قيمة T	مستوى المعنوية (P) sig. (T)
الجنس	0.969	0.739

يتضح من الجدول رقم (16) أن قيمة T غير دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) باعتبار أن مستوى المعنوية الذي بلغت قيمته (0.739) يعني أن (P>0.05) وهذا يعني عدم تأثير جنس المدقق الداخلي على مدى التزامه بتطبيق معايير التدقيق الداخلي أي عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل (جنس المدقق الداخلي) ويبين المتغير التابع (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها).

ويبين الجدول رقم (17) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار العلاقة بين المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي وبين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

يتضح من الجدول (17) أن قيمة F غير دالة إحصائياً عند ($\alpha \geq 0.05$) حيث ان قيمة مستوى المعنوية (P) قد بلغت أكبر من (0.05) لكل متغير من المتغيرات الشخصية، وهذا يعني عدم وجود فروقات بين المتغيرات الشخصية (المستقلة) وبين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي. وقد يعزى ذلك إلى أن مستوى تطبيق المعايير ضعيف في حد ذاته، وبالتالي فهناك بعض المعوقات الموضوعية التي تحول دون تطبيق المعايير بمستويات مرتفعة وهذا أدى إلى عدم وجود علاقة بين كل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، ومدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.

وقد اختلفت هذه النتيجة عن النتائج التي توصلت إليها كل من دراسة (شحروري، 1998) ودراسة (شقور، 2000) واللتين توصلتا إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي. ويرى الباحثان أن هذا الاختلاف يعود بدرجة أساسية إلى اختلاف خصائص مجتمع دراسته عن خصائص مجتمع الدراستين المشار إليهما، ومن ذلك على سبيل المثال أن نسبة المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية الذين يحملون شهادات مهنية في التدقيق من جمعيات ومعاهد أردنية وعالمية بلغت (24.2% و26%) في دراستي شحروري وشقور على التوالي، بينما بلغت نسبة المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية اللذين يحملون شهادات مهنية في التدقيق (2.4%) فقط.

المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لاحتساب درجة أهمية المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية.

ويمثل الجدول رقم (18) درجة أهمية المعوقات، حيث تم احتساب الوسط الحسابي لدرجة أهمية كل واحد من المعوقات واحتساب الانحراف المعياري لدرجة الأهمية عن الوسط الحسابي.

الجدول رقم (17)
نتائج تحليل التباين لاختبار تأثير المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي
على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

المتغير الشخصي المستقل	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية (P) sig. (F)
المركز الوظيفي	0.405	0.488
سنوات الخبرة العملية	3.199	0.067
العمر	1.181	0.312
المؤهل العلمي	0.988	0.403
الشهادات المهنية	1.869	0.267
التخصص	1.012	0.406

الجدول رقم (18)
درجة أهمية المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

المعوقات	الوسط الحسابي لدرجة الأهمية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية لدرجة الأهمية
عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق المعايير	4.023	0.945	%80.47
عدم وجود معايير تدقيق داخلي خاصة باليمن	3.290	1.216	%65.8
عدم وجود إدراك كافٍ لأهمية المعايير	3.500	1.166	%70
عدم وجود جهة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق المعايير في البنوك التجارية اليمنية	3.163	1.072	%63.26
انخفاض أهمية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية	2.965	0.951	%59.3
عدم اهتمام المدقق الخارجي بتقييم الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي	3.013	1.132	%60.24
ارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي	2.616	0.935	%52.32
بيروقراطية الإدارة العليا وعدم اعترافها باستقلالية إدارة التدقيق الداخلي	3.988	0.819	%79.76

ولتقييم درجة أهمية المعوقات فقد استخدم الباحثان الفئات التالية:

الفئة	الدرجة الوصفية للأهمية
أقل من 60%	قليلة جداً
من 60% إلى أقل من 70%	قليلة
من 70% إلى أقل من 80%	متوسطة
من 80% إلى أقل من 90%	كبيرة
90% فما فوق	كبيرة جداً

ويتضح من الجدول رقم (18) أن عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها يعتبر من أكثر المعوقات أهمية حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجة أهميته (4.023) درجة من (5) درجات بنسبة مئوية (80.47%) أي ان درجة أهميته كبيرة. وكذلك فإن عدم وجود إدراك كاف لأهمية المعايير بالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة العليا وعدم اعترافها باستقلالية إدارة التدقيق الداخلي يعتبران من المعوقات ذات درجة الأهمية المتوسطة، حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة أهمية كل منهما (70%) و(79.76%) على التوالي، أما باقي المعوقات فدرجة أهميتها قليلة وقليلة جداً (بين 52.32% و 65.8%).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (أبي زيد، 1986) ودراسة (غفير، 1995) حيث بينت دراسة أبي زيد أن دائرة التدقيق الداخلي في الشركة الصناعية التي أجريت عليها دراسته لا تتمتع بالاستقلالية نتيجة تبعيتها للإدارات التنفيذية في الشركة، وأيضا بينت نتائج دراسة غفير عدم وجود دوائر مستقلة للتدقيق الداخلي في (80%) من البنوك التجارية الليبية، وأن المدققين الداخليين في تلك البنوك يتبعون للإدارات التنفيذية وبالتالي فإن وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الليبية لا تتمتع بالاستقلالية.

اختبار الفرضيات

بعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة والوصول إلى نتائج التحليل، فسيتم في هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج التحليل.

الفرضية الأولى

تتعلق هذه الفرضية بمدى التزام المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، حيث تنص على ما يلي: "لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك التجارية اليمنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها".

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بمدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية أن نسبة التطبيق بلغت (58.57%) وهذا يعني أن درجة تطبيق المعايير ضعيفة. وأظهرت نتائج التحليل أن هناك تفاوتاً في درجة التطبيق من بنك لآخر وعدم وجود تطبيق شامل وبنفس المستوى من درجة التطبيق لكل مجال من المجالات الرئيسة لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي كما توضح ذلك الجداول ذوات الأرقام (8، 9، 10) وهذا يعني قبول الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة.

الفرضية الثانية

تتعلق هذه الفرضية بالعلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وحجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع وعدد العاملين فيه، حيث تنص على ما يلي: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك ممثلاً برأسماله المدفوع وعدد العاملين فيه".

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تحليل البيانات في القسم الثالث على أساس فحص العلاقة بين مدى تطبيق المعايير وحجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع، والعلاقة بين مدى تطبيق المعايير وحجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه وذلك باستخدام تحيل الانحدار البسيط.

وقد أظهرت نتائج التحليل المتعلقة باختبار العلاقة بين مدى تطبيق المعايير وحجم البنك ممثلاً برأس المال عدم وجود

علاقة بينهما؛ إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (4.1%)، كما أظهر التحليل أن قيم مستوى المعنوية (P) بلغت أكبر من (0.05) كما هو موضح في الجدولين (12، 13)؛ إذ لا تكون هناك علاقة إلا حينما تكون قيمة مستوى المعنوية (P) أقل من أو تساوي (0.05). وعلى ضوء هذه النتائج فلا توجد علاقة بين المتغير المستقل (حجم البنك ممثلاً برأسماله) والمتغير التابع وهو مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية.

كما أظهرت نتائج التحليل المتعلقة باختبار العلاقة بين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه وبين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، عدم وجود علاقة بينهما؛ إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (1.1%) وهي قيمة قليلة جداً، كما أظهرت نتائج التحليل أن قيم مستوى المعنوية (P) بلغت أكبر من (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل (حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه) وبين المتغير التابع وهو مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية.

وعلى ضوء تلك النتائج فلا توجد علاقة بين حجم البنك ممثلاً برأسماله المدفوع وعدد العاملين فيه وبين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وهذا يعني قبول الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة.

الفرضية الثالثة

تتعلق هذه الفرضية بالعلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي حيث تنص على ما يلي: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي".

وقد تم في القسم الرابع من التحليل استخدام اختبار (T) وتحليل التباين لاختبار العلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي كمتغير تابع وبين المتغيرات الشخصية المستقلة التالية (الجنس، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة، والعمر، والمؤهل العلمي، والشهادات المهنية، والتخصص).

وأظهرت نتائج التحليل أن قيمة T بالنسبة لمتغير الجنس وقيم F عند كل متغير من المتغيرات الشخصية الأخرى كانت غير دالة إحصائياً عند ($\alpha \geq 0.05$) وأن مستوى المعنوية (P) أكبر من (0.05) كما يوضح ذلك الجدولان (16، 17)، حيث لا تعتبر قيمة T أو F عند ($\alpha \geq 0.05$) دالة إحصائياً إلا حين تكون قيمة مستوى المعنوية (P) لأي منهما أقل من أو تساوي (0.05)، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل (المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي) وبين المتغير التابع وهو مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، مما يعني قبول الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة.

الفرضية الرابعة

تتعلق هذه الفرضية بالمعوقات التي تحول دون التزام المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، وتنص هذه الفرضية على ما يلي: "هناك عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية".

وقد تم في القسم الخامس من تحليل البيانات استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لقياس درجة أهمية المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن هناك عدداً من المعوقات ذات درجة أهمية تتراوح بين المتوسطة والكبيرة بنسبة مئوية لدرجة الأهمية بين (70%) و(80.47%) وهذه المعوقات هي عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، بدرجة أهمية كبيرة (80.47%)، وبيروقراطية الإدارة العليا في البنوك التجارية اليمنية وعدم اعترافها باستقلالية إدارة التدقيق الداخلي، بدرجة أهمية متوسطة (79.76%)، وعدم وجود إدراك كافٍ لأهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي، بدرجة أهمية متوسطة (70%)، وهذا يعني قبول الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة.

5. الاستنتاجات والتوصيات

في هذا القسم سيتم عرض أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات التي خرجت بها.

الاستنتاجات

خصص هذا البند لتوضيح أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي يمكن إجمالها كما يلي:

1. بينت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة، حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة التطبيق (58.59%)، ويرى الباحثان أن ذلك قد يعود إلى عدم الاهتمام من قبل الإدارات العليا والقوانين والنظم اليمنية بدور وظيفة التدقيق كأداة رقابية، وبالتالي فلا توجد قواعد ومعايير تحكم أداء المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية، كما بينت النتائج أن هناك تفاوتاً في تطبيق المجالات الرئيسة لمتطلبات المعايير، قد يكون نتيجة لعدم وجود رقابة على التزام البنوك التجارية اليمنية بتطبيق المعايير المهنية للتدقيق الداخلي عند مستوى معين يضمن تطبيق الحد الأدنى من متطلبات المعايير، كما ان هناك تفاوتاً في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بين البنوك التجارية اليمنية قد يكون نتيجةً لعدم وجود جهات رقابية مختصة كجمعية المدققين الداخليين في اليمن وعدم وجود رقابة من قبل البنك المركزي اليمني على أعمال المدققين الداخليين، وقد ترتب على ذلك عدم التجانس في تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وحجم البنك ممثلاً برأسماله وعدد العاملين فيه، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين مدى تطبيق المعايير ورأس مال البنك (4.1%) وبين مدى تطبيق المعايير وعدد العاملين (1.10%) فقط، وقد يعزى ذلك إلى أن تدني مستوى تطبيق المعايير إلى درجة ضعيفة في البنوك التجارية اليمنية قد أدى إلى حالة من التقارب الكبير في درجة التطبيق، وعدم وجود فوارق كبيرة بين مدى تطبيق المعايير من بنك لآخر يمكن أن تعزى إلى اختلاف رأس المال المدفوع وعدد العاملين في كل بنك. فقد أظهرت النتائج أن درجة تطبيق المعايير لدى (80%) من البنوك التجارية اليمنية كانت ضعيفة، وبالتالي لم يكن مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي مرتبطاً بحجم البنك بقدر ما هو مرتبط بوجود معوقات موضوعية تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بمستوى مرتفع.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق البنوك التجارية اليمنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وبين المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (الجنس، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة، والعمر، والمؤهل العملي، والشهادات المهنية، والتخصص)، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية ($P>0.05$) وقد يعزى ذلك إلى انخفاض مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في (80%) من البنوك التجارية اليمنية إلى درجة ضعيفة وبالتالي فلا مجال للمقارنة على أساس اختلاف المتغيرات الشخصية للمدقق، بمعنى انه ليس هناك تأثير للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.

4. هناك عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، تمثلت في عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق الحد الأدنى من متطلبات المعايير وقد بلغت النسبة المئوية لدرجة أهمية هذا العنصر (80.47%) أي بدرجة أهمية كبيرة، وبيروقراطية الإدارة العليا وعدم اعترافها باستقلالية إدارة التدقيق الداخلي، وقد بلغت أهمية هذا العنصر درجة متوسطة (79.76%)، وعدم وجود إدراك كاف لأهمية تطبيق المعايير في البنوك التجارية اليمنية، وقد بلغت النسبة المئوية لدرجة أهمية هذا العنصر (70%) أي بدرجة أهمية متوسطة.

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فسيتناول هذا القسم التوصيات التي من شأن الأخذ بها أن يرفع من درجة تطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

1. ضرورة قيام الإدارات العليا في البنوك التجارية اليمنية بدعم الاستقلال الفعلي والظاهري لإدارات التدقيق الداخلي، وأن تعطى الصلاحيات الكافية لأداء مهامها بكفاءة، وعلى الإدارات العليا أن تتولى مهمة عقد الدورات التدريبية اللازمة لتمكين المدققين الداخليين من فهم معايير التدقيق الداخلي وإدراك أهميتها وكيفية تطبيقها بما من شأنه توفير

رقابة فعالة على عمليات وأنشطة البنك المختلفة.

2. ضرورة اهتمام المدقق الداخلي بتطوير قدراته المعرفية والمهنية بصورة مستمرة ليظل مواكباً لكل ما يستجد من متطلبات ومعايير وقواعد تحكم سلوكه المهني وتنمي قدراته على أداء مهامه بكفاءة وفعالية.
3. ضرورة إسراع المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية اليمنية في المساهمة بتأسيس جمعية مهنية تضمن حماية استقلالهم والدفاع عن حقوقهم وتبني قضاياهم وآرائهم بما من شأنه تعزيز دورهم وحماية حقهم في ممارسة العناية المهنية اللازمة دون تدخل أو ضغوط من قبل الإدارات العليا في البنوك التجارية اليمنية.
4. ضرورة إنشاء لجان تدقيق في البنوك التجارية اليمنية تتكون من ذوي الخبرة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في البنك، تتولى الإشراف على عمل إدارة التدقيق الداخلي وتكون هي الجهة المخولة بتحديد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي.
5. ضرورة قيام الإدارة المختصة في وزارة التموين والتجارة، التي تتولى الإشراف على مكاتب وشركات التدقيق الخارجي، بحث المدققين الخارجيين على رفع تقارير عن مستوى أداء المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية، ومدى التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، وذلك بالتعاون مع البنك المركزي اليمني.
6. ان يقوم البنك المركزي اليمني بوضع النظم واللوائح الملزمة للمدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية بتطبيق الحد الأدنى من متطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وبما يتلاءم مع البيئة المهنية في اليمن.
7. ان تجرى دراسات مكملة لهذه الدراسة تتناول أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، والانعكاسات المترتبة لضعف درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي على كل من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة، وكفاءة إدارة المخاطر، وأنظمة التحكم في أنشطة البنك.

المراجع

أبو زيد، كمال خليفة، 1986، مدخل لتقييم المراجعة الداخلية (إطار المراجعة، المراجع) مع التطبيق على إحدى المؤسسات الصناعية في الجمهورية اليمنية، ***مجلة كلية التجارة***، جامعة صنعاء، العدد 6، ص 197-227.

ازمقنا، تيسير أحمد، 1994، ***تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الخريسات، حمدان فرحان، 1993، ***تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

شحروري، محمود عبد الرحيم، 1998، ***مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية (دراسة مسحية)***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

شقور، عمر فريد مصطفى، 2000، ***مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

عبد الله، خالد أمين، 1998، ***التدقيق والرقابة الداخلية في البنوك***، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

غفير، كاميليا مسعود، 1995، ***المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

Brink, V.Z. and Witt. H. 1982. ***Modern Internal Auditing: Appraising Operations and Controls***, John Wiley and Sons, New York, Fourth Edition.

Brink, V.Z. and Witt, H. 1978. Internal Auditing: Historical Perspective and Future, ***Internal Auditor***, 35 (4): 25-39.

Chambers, A.D., Selim, G.M. and Vinten, G. 1990. ***Internal Auditing***, Pitman Publishing, London, Second Edition.

Chutter, M. and Swanger, S.L. 2000. Internal Auditing in

Auditor, 58 (1): 79-93.

Institute of Internal Auditors. 1993. ***Statement of Internal Auditors Responsibilities***, IIA, Altamonate Springs, Florida.

Institute of Internal Auditors. 1997. Statement of Internal Auditing Standard, No. 15 (Supervision), ***Internal Auditor***, 54 (2): 84-87.

Institute of Internal Auditors. 1982. ***Statement on Internal Auditing Standards***, IIA, Florida.

Taylor, D. and Glezen, W. 1994. ***Auditing: Integrated Concepts and Procedures***, John Wiley and Sons, New York.

Uma Sekaran. 1992. ***Research Methods for Business: A Skill-Building Approach***, John Wiley and Sons, Inc., New York.

Venables, J. and Impey, K. 1988. ***Internal Audit***, Butterworths Co, London, 2nd Edition,.

Whittington, O.R. and Pany, K. 1998. ***Principles of Auditing***, Irwin, McGraw Hill, Singapore, Twelfth Edition.

Community Financial Institutions, ***Community Banker***, 9 (7): 34-44.

Colbert, J.L. 2002. Furnishing A Context for Internal Audit Work, ***CPA Journal***, 72 (5): 34-43.

Cook, J.W. and Winkle, G.M. 1984. ***Auditing***, Moughton Mifflin Company, U.S.A., 3rd Edition,.

Edward, D.E., Kusel, J. and Ixner, Tom. 2001. Internal Auditing in Banking Industry, ***Bank Accounting and Finance***, 15 (1): 63-68.

Hermanson, R. Dana, Cellahan H., Ivancevich, M. and Daiel, M. 2000. Information Technology-Related Activities of Internal Auditors, ***Journal of Information System***, 14 (1): 39-54.

Holzinger, A. 1999. The New Internal Auditing Function, ***Internal Auditor***, 56 (3): 11-15.

Huston, J. and Kovatch, R. 1988. Weighing the Standards: Where is the Emphasis in Quality Assurances? ***Journal of Institute of Internal Auditors***, 7 (4): 51-59.

Institute of Internal Auditors. 2001. Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, ***Internal***

The Extent of Applying Internal Auditing Standards in Yemeni Commercial Banks

Ahmad M. Al-Omari and Fadl A. Abdul-Moghni

ABSTRACT

This study aims at identifying the extent of applying internal auditing standards by internal auditors in Yemeni commercial banks, and to examine the relation between that extent of applying the standards and both the size of bank and the personal variables of internal auditors.

To achieve these objectives, a questionnaire has been developed and sent to all internal auditors in Yemeni commercial banks. The questionnaire consists of four parts. The distributed questionnaires were (99), and (86) were replied which represent (86.9%) from all distributed questionnaires.

The results of the study show that the extent of applying internal auditing standards in Yemeni commercial banks was weak, where its degree was only (58.59%). It also shows that there is no relation between the extent of applying internal auditing standards in Yemeni commercial banks and both the size of bank and personal variables of internal auditors. Moreover, it reveals that there are many obstacles of applying internal auditing standards in Yemeni commercial banks of which there are no legal mandatory legislations for applying internal auditing standards in Yemeni commercial banks, and lack of awareness to the importance of implementing these standards.

The study suggested a number of recommendations which may improve the internal auditing profession in Yemeni commercial banks and suggested also some topics to other related studies in the future.

KEYWORDS: Auditing; internal auditors; internal auditing standards; Yemeni commercial banks.

أحمد محمد العمري
أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد – الأردن.
الاهتمامات البحثية: المحاسبة الدولية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح البيئي، جودة التدقيق، التدقيق الداخلي.

فضل عبد الفتاح عبد المغني
مدرس، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، تعز – اليمن.
الاهتمامات البحثية: التدقيق الداخلي، المحاسبة المالية، خدمات التأكيد في التدقيق.

Received on 28/6/2005 and Accepted for Publication on 3/4/2006.